



إسرائيل تطرد المحاضرين الأجانب من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية

تخوض جامعة بيرزيت ومركز عدالة ومؤسسة الحق معركة، في هذه الآونة، لوضع حدّ لتصعيد السياسة التمييزية الإسرائيلية التي تستهدف منع الأكاديميين الأجانب من دخول البلاد ورفض تجديد التأشيرات الممنوحة للعاملين بعقود تدريس.

8 تموز/ يوليو 2019

ترفض سلطات الاحتلال الإسرائيلية إصدار تصاريح عمل للأكاديميين الأجانب الذين يعملون في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، وتصعد في سياستها القاسية في منح التأشيرات، مما يجبرهم على الانقطاع عن طلبتهم ومغادرة البلاد. وتترك الأنظمة الإسرائيلية التي تتسم بضبايبتها وتعسفها المحاضرين الأجانب وأسْرهم في حالة دائمة من انعدام اليقين وتجعلهم عُرضة للإبعاد في أي وقت من الأوقات.

[انقر هنا للاطلاع على قصص عاشها أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات، ممن لحق بهم](#)

[ضرر شخصي مباشر بسبب هذه السياسة الإسرائيلية](#)

وفي هذه الآونة، تعكف جامعة فلسطينية في الضفة الغربية، إلى جانب منطمتين فلسطينيين من منظمات حقوق الإنسان، على اتّخاذ إجراء قانوني. فعقب ثلاثة أعوام أكاديمية متتالية كثّفت خلالها إسرائيل مساعيها التي ترمي إلى إجبار المحاضرين الأجانب على مغادرة البلاد من خلال المماطلة في تجديد تأشيرات الإقامة أو عدم تجديدها، تطالب جامعة بيرزيت ومؤسسة الحق و مركز عدالة القانوني بوضع حدّ لهذه السياسة التي تستهدف الحرية الأكاديمية الفلسطينية وعزل مؤسسات التعليم

العالي الفلسطينية على الفور. وتأكيد ضمان قدرة جامعة بيرزيت - على الرغم من أنها تزاول عملها تحت نير الاحتلال العسكري طويل الأمد - على ممارسة حقها في حرية التعليم.

وطالبت جامعة بيرزيت ومؤسسة الحق ومركز عدالة، في [خطاب أرسلته في يوم 30 نيسان/ أبريل 2019](#) إلى وزير الداخلية الإسرائيلي، أرييه درعي، والمستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، والنائب العام الجنرال، شارون أفيك، ومنسق أعمال حكومة الاحتلال في المناطق المحتلة بالجيش الإسرائيلي، كميل أبو ركن:

- برفع القيود التي تحُول دون إقامة الأكاديميين الأجانب الذين توظّفهم جامعة بيرزيت في الضفة الغربية والعمل فيها ومنحهم التأشيرات المطلوبة.
- الامتناع عن فرض قيود تعسّفية على فترة إقامة الأكاديميين الأجانب أو على تمديداتها.
- نشر إجراءات واضحة وقانونية بشأن إصدار تأشيرات الدخول وتصاريح العمل للأكاديميين الأجانب في الضفة الغربية، بحيث تتيح للجامعة أن تدير حريتها الأكاديمية وتحفظ بها.

إحصائيات

بينما يمكن فقط للسلطات الإسرائيلية تقديم إحصائيات كاملة مع مرور الزمن، إلا أنه وبحلول عام 2017، أكدت مجموعة متعددة من المصادر تصعيداً في رفض إسرائيل تجديد تمديد التأشيرات بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأخرى. إذ تشير حملة الحق في الدخول، التي راقبت مسألة إجراءات الدخول والتأشيرة للمواطنين الأجانب لأكثر من عقد من الزمان، إلى تصعيد واضح في حالات رفض طلبات تمديد التأشيرة وتشديد القيود منذ منتصف عام 2016 على الأقل.

على سبيل المثال، أبلغ معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، التابع لمجلس أمناء جامعة بيرزيت، عن زيادة بنسبة 200 في المائة في حالات رفض التأشيرة على مدار العامين الأكاديميين وهدهما. وفي العام الدراسي 2017-2018، تم رفض تمديد التأشيرات أو الدخول على الحدود لأربعة من أعضاء هيئة التدريس الدوليين من ضمن 20 عضواً، وفي 2018-2019، تم رفض ثمانية من أعضاء هيئة التدريس الدولية من ضمن 19 عضواً بعدم تمديد التأشيرة أو الدخول.

وفي الفترة الواقعة بين العامين 2017 و2019، أُجبر أربعة محاضرين أجنبى ممن كانوا يعملون بدوام كامل في جامعة بيرزيت وثلاثة ممن كانوا يعملون بدوام جزئى على مغادرة البلاد، وما عاد في وسعهم مواصلة عملهم في التدريس فيها لأن سلطات الاحتلال الإسرائيلية رفضت تجديد تأشيراتهم. وفي العام 2019، منعت إسرائيل أكاديميين أجنبيين كانا يرتبطان بعقدى عمل مع جامعة بيرزيت من دخول البلاد. ولم يجر إصدار تأشيرات لأي عضو من أعضاء هيئة التدريس الأجنبى، باستثناء العاملين بشكل مباشر في البرامج التي ترعاها حكومات أجنبية، طيلة فترة عقودهم مع الجامعة خلال العام الأكاديمى 2018-2019.

وحتى وقت صدور هذا البيان الصحافى، لا يزال ستة محاضرين أجنبى يعملون بدوام كامل وجرى التعاقد معهم للتدريس خلال العام الأكاديمى 2018-2019 دون تأشيرات سارية المفعول، وخمسة آخرون - بمن فيهم رئيسة دائرة - موجودون خارج البلاد دون أي مؤشرات واضحة على ما إذا كانوا سيتمكنون من العودة والحصول على التأشيرات التي يشترط حصولهم عليها للإقامة في البلاد خلال العام الأكاديمى المقبل. وتواجه أكثر من 12 دائرة وبرنامجاً فقدان أعضاء هيئاتها التدريسية خلال العام الأكاديمى القادم بسبب هذه السياسة الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي.

وقال رئيس جامعة بيرزيت، عبد اللطيف أو حجلة: "إن حرماننا من حقنا في توظيف الأكاديميين الأجنبى يشكّل جانباً من المساعي التي لا يفتأ الاحتلال الإسرائيلي يبذلها في سبيل تهميش مؤسسات التعليم العالى الفلسطينية. وليس التصعيد الأخير الذي يشهد فرض القيود على التأشيرات سوى جانب من سياسة إسرائيلية ثابتة وممنهجة تستهدف تقويض استقلال مؤسسات التعليم العالى الفلسطينية وقدرتها على البقاء."

الجامعات الفلسطينية في دائرة الاستهداف

إن جامعة بيرزيت ليست وحدها في هذا المضمار. فهذه السياسة الإسرائيلية تلحق الضرر بالجامعات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة..

وقد خلصت دراسة نشرتها وزارة التربية والتعليم العالى الفلسطينية في شهر شباط/فبراير 2018 إلى أن ما يربو على نصف المحاضرين والموظفين الأجنبى (32 من أصل 64 محاضراً وموظفاً) في

ثمانى جامعات عانوا ضررًا جسيمًا خلال العامى المنصرمى بسبب رفض إسرائيل للطلبات التى قَدّموا للحصول على تأشيرات جديدة أو تمديد تأشيراتهم، أو بسبب رفض السماح لهم بدخول الضفة الغربية. وعدد ليس بالقليل من هؤلاء الأكاديميين فلسطينيون يحملون جوازات سفر أجنبية ومواطنون من رعايا دول مختلفة، بما فيها هولندا وفرنسا وألمانيا والهند والأردن، كما ينحدر معظمهم من الولايات المتحدة والدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي.

وعلى مدى العامى الماضيين، لم تنفك إسرائيل تشدّد من وطأة القيود التى تفرضها على منح التأشيرات للأكاديميين الأجانب، بما تشمله هذه القيود من الحرمان من دخول الضفة الغربية، ورفض طلبات تمديد تأشيراتهم، وتأخير النظر فى طلبات تمديد التأشيرات إلى ما بعد انتهاء فترة سريان هذه التأشيرات، ومنح التأشيرات لفترات وجيزة على أساس تعسفى، بحيث تتراوح فى بعض الأحيان من أسبوعين إلى ثلاثة أشهر فقط، وحصر التأشيرات فى دخول الضفة الغربية دون غيرها، والسماح بالدخول والخروج عبر معبر الكرامة (جسر أنبى) فقط، بدلًا من المرور من خلال مطار اللد (بن-غوريون)، والشروط التى تقضى بإيداع مبالغ ضخمة كضمانات، والتى تصل فى بعض الحالات إلى 80,000 شيكل (ما يعادل 23,300 دولار).

ودون تصاريح العمل التى تصدرها إسرائيل ومع غياب الوسائل الواضحة التى تيسر الحصول على التأشيرات اللازمة لدخول البلاد والإقامة فيها، لا يملك الأكاديميون الأجانب أى ضمانات تكفل لهم السفر إلى الجامعات الفلسطينية التى تتعاقد معهم، أو الإقامة فى الأرض الفلسطينية المحتلة طيلة مدة عقودهم الأكاديمية، أو العودة إليها فى حال سفرهم إلى الخارج لأسباب أكاديمية أو شخصية.

وتفرز هذه القيود الإسرائيلية آثارًا وخيمة على جامعة بيرزيت وطلبتها، وعلى المواطنين الفلسطينيين بعمومهم، حيث تُفضى إلى عزل الجامعة عن المؤسسات التعليمية الأخرى فى جميع أنحاء العالم وتتسبب فى الانتقاص من جودة التعليم الذى تقدّمه لأبناء الشعب الفلسطينى المكفول لهم فى القانون الدولى ولا سيما العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السياسة الإسرائيلية تتنافى مع القانون

صُنّفت جامعة بيرزيت، فى ترتيب كواكواريلى سيموندس (QS) للجامعات العالمية الصادر فى العام 2019، ضمن أفضل 3 فى المائة من جامعات العالم. ومع ذلك، يستند هذا التصنيف إلى عدد من

المؤشرات المهمة - بما فيها نسبة أعضاء هيئات التدريس الأجانب والطلبة الأجانب - الذين تستهدفهم إسرائيل في هذه الآونة. وبذلك، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تعوق قدرة الجامعة على مزاوله عملها باعتبارها جامعة تستوفي المعايير الدولية من خلال منعها من توظيف طاقم دولي من المحاضرين فيها.

وتشكّل السياسة الإسرائيلية التي تستهدف الأكاديميين الأجانب مخالفةً للقانون الإسرائيلي والقانون الدولي معاً. فهذه السياسة تنتهك حرية الجامعات في توسيع مجالات الأبحاث التي تُجرىها والدراسات التي تطرحها للطلبة الفلسطينيين والأجانب على حدّ سواء. وبذلك، تحوّل إسرائيل بين السكان الفلسطينيين القابعين تحت نير الاحتلال وبين تحديد نوع التعليم الذي يريدون طرحه لأنفسهم.

وتعرقل السياسة الإسرائيلية دون شك الحق الدستوري للمواطنين الفلسطينيين على السواء في جودة ونوعية التعليم، باعتباره حقّ دستوريّ مكفولٌ لكل مواطن فلسطيني بموجب القانون الأساسي الفلسطيني الذي أكد في المادة (24) على حق كل مواطن في التعليم وأن يكفل القانون استقلالية الجامعات ومراكز البحث العلمي ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني. وقالت سوسن زهر، نائبة المدير العام لمركز عدالة، والتي صاغت الخطاب الذي أُرسِل إلى السلطات الإسرائيلية: "للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة - شأنهم شأن جميع الشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم - الحق في ممارسة حقهم في الحرية الأكاديمية والتعليم النوعي في سياق حقهم في تقرير مصيرهم. ولا يمكن للاحتلال العسكري الإسرائيلي طويل الأمد أن يمنع الفلسطينيين من ممارسة هذا الحق".

وفي الواقع، ووفقاً للتفسير الذي ينطبق على المادة (43) من لائحة لاهاي لسنة 1907، لا تُثقل السيادة على التعليم من سلطة إلى أخرى - بل هي غير قابلة للتصرّف - وينبغي أن تبقى في حوزة السكان الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال.

[انقر هنا لقراءة الخطاب \[الأصل العبري\]](#)

[انقر هنا لقراءة الخطاب \[الترجمة العربية\]](#)

[انقر هنا لقراءة الخطاب \[الترجمة الإنجليزية\]](#)

تنسيق الطلبات التي تقدّمها وسائل الإعلام لإجراء المقابلات والحصول على المزيد من التفاصيل:

- كارمن كَشَّك، جامعة بيرزيت، ckeshek@birzeit.edu، +972.59.856.4789
- بسام المهـر، مؤسسة الحق، bassam@alhaq.org، +972.52.458.4273
- ماتي ميلشتاين، مركز عدالة (بالإنجليزية)، mati@adalah.org، +972.58.778.1437
- رامي حيدر، مركز عدالة (بالعربية)، rami@adalah.org، +972.55.885.8867
- آري ريميز، مركز عدالة (بالعبرية)، ari@adalah.org، +972.54.307.7311

أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة بيرزيت ممن يُبدون الاستعداد لإجراء مقابلات مع وسائل الإعلام



لا تزال **حنين عدي**، التي تدرّس الأدب الإنجليزي والكتابة في جامعة بيرزيت، دون تأشيرة. وبسبب ذلك، لم تزل حركة السيدة عدي وتقلها يقتصران فعليًا على مدينة رام الله في الضفة الغربية منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2017 - وذلك منذ منتصف الفصل الأول الذي انضمت فيه إلى الجامعة. ولم يكن في وسع السيدة عدي أن تغادر البلاد لما يقرب من عامين حتى الآن، بالنظر إلى أنها ليست مستعدة للمجازفة باحتمال منعها من العودة إليها. ولم تضع على السيدة عدي فرصة الاجتماع بأسرتها بمناسبة زفاف شقيقتها، وتخرّج شقيقتها الأخرى ووفاء أحد أقاربها فحسب، بل إن السلطات الإسرائيلية منعت والدها من دخول الضفة الغربية عندما حاول أن يزورها فيها.

[انقر هنا للاطلاع على المزيد من المعلومات](#)



أمضت **د. رنا بركات**، وهي أستاذة مساعدة في التاريخ والدراسات العربية المعاصرة، 18 شهرًا وهي تحاول تمديد تأشيرتها، بينما كانت تدرّس طالبة البكالوريوس والماجستير في جامعة بيرزيت، دون أن يحالفها النجاح في ذلك. وقد واجهت **د. بركات** معضلة كأداء بعدما مُنحت زمالة مرموقة من جامعة كولومبيا: "كنت أخشى من أنه لن يُسمح لي بالعودة إلى جامعة بيرزيت إذا ما غادرت قبل أن أحصل على تمديد تأشيرة إقامتي الحالية."

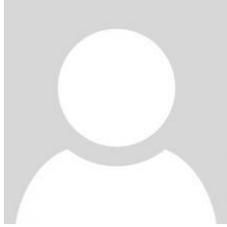
[انقر هنا للاطلاع على المزيد من المعلومات](#)



لا تزال **د. رانيا جواد**، الأستاذة المساعدة في الأدب الإنجليزي، مهدّدة بالإبعاد منذ الفصل الأول من العام الأكاديمي 2017. ود. جواد متزوجة من فلسطيني يحمل هوية الضفة الغربية، وهو عضو في هيئة التدريس بجامعة بيرزيت أيضًا، ولديهما طفلان صغيران. وقال لها مسؤول إسرائيلي إن تأشيرتها لن تُمدد إلا إذا استقالت من وظيفتها في جامعة بيرزيت. كما أبلغها ذلك المسؤول

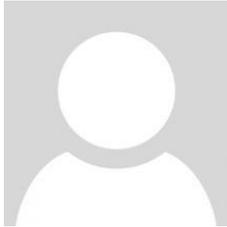
بأنه لن يُسمح لها بالعمل في حال تقرّر منحها تمديدًا لتأشيرتها على أساس زواجها من رجل يحمل هوية الضفة الغربية.

[انقر هنا للاطلاع على المزيد من المعلومات](#)



يُعدّ د. عمر تسديل، الأستاذ المساعد في دائرة الجغرافيا بجامعة بيرزيت، أحد الباحثين النشطين القلائل في مجال المحافظة على التنوع الحيوي، والتحويلات في المناظر الطبيعية والزراعة الإيكولوجية في فلسطين. كما يشرف د. تسدل على عدد من الطلبة الملتحقين ببرامج الدراسات العليا. وقد أثرت الصعوبات التي يواجهها على صعيد الإقامة على قدرته على مساندة طلبته وإجراء أبحاثه والمحافظة على جدول أعمال نشط في مجال الأبحاث من خلال السفر والمشاركة في الورشات والمؤتمرات.

[انقر هنا للاطلاع على المزيد من المعلومات](#)



أبلغت السلطات الإسرائيلية رئيسة دائرة في كلية الآداب بجامعة بيرزيت، في أواخر العام 2017، بالاستقالة من منصبها إذا أرادت أن تمّد تأشيرتها. وقد رفضت رئيسة الدائرة، وهي مواطنة من رعايا الاتحاد الأوروبي ومتزوجة من فلسطيني يحمل هوية الضفة الغربية وأمّ لأطفال صغار، أن تقدّم استقالتها من الجامعة، وهي لا تزال تدرس فيها. وقد دفعت رئيسة الدائرة ثمنًا باهظًا لقاء التزامها بالجامعة. فقد واجهت المساعي التي بذلتها في سبيل الحصول على التأشيرات على مدى العامين المنصرمين سلسلة من العقبات، بما فيها تجاهلها من جانب السلطات الإسرائيلية، وإجبارها على إيداع مبلغ قدره 30,000 شيكل وحرمانها من السفر عبر مطار بن-غوريون. وهي الآن ممنوعة من دخول البلاد وعالقة خارجها، وتعتمد على زملائها الذين يشرفون على امتحاناتها بالنيابة عنها.

[انقر هنا للاطلاع على المزيد من المعلومات](#)